

## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

### تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: نزع السلاح

#### ورقة عمل مقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية\*

تدعم الولايات المتحدة بقوة تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، بما فيها الالتزامات المنبثقة عن المادة السادسة والمتمثلة بالأخذ بترع السلاح. وقد أعاد الرئيس أوباما، في خطابه في براغ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، التأكيد على هذا الهدف، طالباً بتحديد الجهود بالسعي لتحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وقد اتخذت الولايات المتحدة خطوات عملية في هذا الاتجاه، وهي تواصل اتخاذ تلك الخطوات، ومنها: خفض دور الأسلحة النووية في استراتيجيتنا للأمن الوطني؛ ومواصلة خفض مخزوننا النووية؛ وتنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)؛ والعمل على تصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والعمل على التوصل إلى معاهدة تنتهي بصورة يمكن التحقق منها إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووي الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية)؛ والأخذ بتدابير وشراكات يمكن أن تبني مزيداً من الثقة في عملية نزع السلاح النووي.

#### تدابير نزع السلاح النووي

تعتقد الولايات المتحدة أن نزع السلاح هدف محبذ يمكن تحقيقه، وأن أفضل الطرق للدفع به قدماً تتمثل في اتخاذ خطوات ملموسة وعملية. فهذا هو الطريق الواقعي الوحيد

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي لها.



لبلوغ هدفنا المشترك، بخطوات متتابعة تبني الثقة المستندة إلى الاعتقاد والثقة المستندة إلى المعرفة، وبإتاحة الفرصة أمام اتخاذ خطوات إضافية. ويعترف هذا النهج أيضاً بأن نزع السلاح النووي كهدف لن يتحقق بسرعة فهو يتطلب الصبر والثبات والعمل المتواصل على بناء الظروف ورعاية التعاون الضروري. ومع تقدمنا باتجاه الهدف النهائي، ستحتفظ الولايات المتحدة بترسانة سالمة وآمنة وفعالة تحقق ردع الخصوم المحتملين وتطمئن في الوقت نفسه حلفاء الولايات المتحدة وشركاءها الذين يعتمدون على الالتزامات الأمنية التي قطعتها الولايات المتحدة على نفسها.

#### تخفيضات الأسلحة النووية

دأبت الولايات المتحدة على خفض موجوداتها من الأسلحة النووية طوال أكثر من أربعة عقود. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كان المخزون النووي قد انخفض بنسبة ٨٥ في المائة من الحد الأقصى الذي بلغه أثناء الحرب الباردة وهو ٣١،٢٥٥ رأساً حريبياً في عام ١٩٦٧. ويبين تقريرنا المقدم إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ أن المخزون هبط الآن إلى ٤،٧١٧ رأساً حريبياً، وذلك بإزالة ٨٧ رأساً حريبياً من المخزون بعد تقديم تقريرنا إلى اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر في عام ٢٠١٤. وخلال السنة الماضية تم تفكيك ٢٩٩ قطعة سلاح، وأحيل إلى التقاعد ٢،٥٠٠ رأس حربي تقريباً وهي تنتظر التفكيك. كما قامت الولايات المتحدة من طرف واحد بخفض الرؤوس الحربية النووية بنسبة تزيد عن ٩٠ في المائة. وفي مؤتمر استعراض المعاهدة هذا، أعلنت الولايات المتحدة أن الرئيس أوباما سيطلب التمويل للتعجيل بنسبة ٢٠ في المائة بتفكيك الرؤوس الحربية النووية لدى الولايات المتحدة.

ويستمر بنجاح تنفيذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة "ستارت الجديدة")، وهي الآن في عام نفاذها الخامس. وعندما يبدأ نفاذ الحدود القصوى المركزية في المعاهدة في شباط/فبراير ٢٠١٨، سيحافظ على أدنى سقف، منذ خمسينيات القرن الماضي، للقوات الاستراتيجية النووية التي ينشرها عملياتياً كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وبموجب المعاهدة، وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٨، ستحدد الولايات المتحدة وروسيا قواهما الاستراتيجية بما لا يزيد على ١،٥٥٠ من الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي يمكن حصرها والمنشورة عملياتياً، وبما لا يزيد على ٧٠٠ من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة المجهزة بالأسلحة النووية. وبتاريخ ١ آذار/مارس ٢٠١٥، كان لدى الولايات المتحدة ١،٥٩٧ من الرؤوس الحربية الاستراتيجية التي يمكن حصرها والمنشورة عملياتياً والمركبة في

٧٨٥ من القذائف التسيارية العابرة للقارات، والمنشورة، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، والمنشورة، والقاذفات الثقيلة.

وكان الرئيس أوباما، في خطابه عام ٢٠١٣ في برلين، قد أوضح بشكل قاطع أ، الولايات المتحدة مستعدة للتفاوض مع روسيا على إحداث مزيد من التخفيضات. بما يصل إلى أقل بنسبة الثلث من مستويات الرؤوس الحربية الاستراتيجية المنشورة. بموجب معاهدة "ستارت الجديدة". كما التزم الرئيس بالعمل مع الحلفاء في منظمة حلف شمال الأطلسي على تحقيق تخفيضات شجاعة في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التابعة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي في أوروبا. وقد أوردت منظمة حلف شمال الأطلسي أيضاً أنها مستعدة للنظر في المزيد من خفض احتياجهما من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في سياق خطوات متبادلة تتخذها روسيا. ويتطلب تحقيق التقدم وجود شريك مستعد، ونحن نشجع روسيا على الانضمام إلينا للتفاوض على تلك الخطوات القادمة نحو تحقيق التزامنا بموجب المادة السادسة.

ويمكن لمؤتمر استعراض المعاهدة أن يقوم بما يلي:

- الدفع بجميع الأطراف إلى العمل على تحقيق نزع السلاح النووي عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة.
- الترحيب بالتنفيذ الجاري الناجح لمعاهدة ستارت الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والتشجيع على مواصلة المفاوضات من أجل تخفيضات جديدة في جميع أنواع الأسلحة النووية - الاستراتيجية وغير الاستراتيجية والمنشورة وغير المنشورة - والتذكير بعرض الولايات المتحدة مواصلة تخفيض القوات النووية بالتفاوض مع روسيا.
- التأكيد على دعوة جميع البلدان الحائزة على الأسلحة النووية لبذل جهود ملموسة لنزع السلاح، والترحيب بتأكيد هذه الدول على اتخاذ مزيد من الخطوات التدريجية والعملية لخفض الأسلحة النووية تشمل خفض جميع أنواع الأسلحة النووية. وينبغي أن تُتخذ هذه الخطوات بهدف تحقيق القضاء الكامل على الأسلحة النووية بصورة تروج للاستقرار والسلام والأمن الدولي وتستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص والمزاد للجميع.

- الاعتراف بالجهود التي تبذلها البلدان الحائزة على الأسلحة النووية للإبلاغ عن التخفيضات النووية وبتعهداتها المختلفة في ميدان التخفيضات النووية ونزع السلاح النووي، والدعوة إلى مواصلة الإبلاغ في هذا الصدد.
- الاعتراف بوجوب الاحتفاظ الترسانات النووية بالحدود الأدنى اللازمة للوفاء بالاحتياجات الأمنية.
- دعوة الأطراف إلى العمل معاً على بناء شروط السلام والأمن اللازمة لتيسير تحقيق مزيد من التقدم نحو نزع السلاح النووي.

#### التصدي لمخاطر الأسلحة النووية

عرض "استعراض الوضع النووي" للولايات المتحدة لعام ٢٠١٠ النهج الذي تأخذ به الولايات المتحدة إزاء تخفيض الأخطار النووية والعمل على تحقيق هدف يتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. وأوضح الاستعراض أن سياسة الولايات المتحدة القائلة بأن الدور الأساسي للأسلحة النووية إنما هو ردع أي هجوم نووي على الولايات المتحدة وعلى حلفائنا وشركائنا. وقد أعلن الاستعراض أن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية ولن تهدد باستخدامها ضد أية دول غير حائزة للأسلحة النووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمثل لالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتستند جهود الولايات المتحدة الرامية إلى الدفع قدماً بنزع السلاح النووي إلى فهمنا الواضح للعواقب الإنسانية التي تترتب على استخدام الأسلحة النووية واعرطاننا الصريح بهذه العواقب. ولهذا السبب تحديداً تلتزم الولايات المتحدة بتخفيض دور الأسلحة النووية في استراتيجيتنا العسكرية. وقد أكد استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ أن الولايات المتحدة لن تنظر في استخدام الأسلحة النووية إلا في ظروف متطرفة للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة أو لحلفائها وشركائها، وأن من مصلحة الولايات المتحدة وجميع الدول الأخرى أن تمتد إلى الأبد حالة عدم استخدام الأسلحة النووية وسجلها الذي يقارب نحو سبعين عاماً.

ويوضح استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ بشكل قاطع أن الولايات المتحدة لن تأخذ برؤوس حربية نووية جديدة وأن برامج تمديد عمر الرؤوس الحربية النووية في الولايات المتحدة لن تساند أية مهام عسكرية جديدة أو تخلق قدرات عسكرية جديدة. فالأنشطة المتعلقة بالإشراف على مخزون الولايات المتحدة وإدارته لا تركي إلا إلى الحفاظ على المخططات الحالية، وتحديث سلامتها، وتحسين أمنها وسماها المرتبطة بمراقبة استخدامها،

وتحديث المنشآت بحيث يمكنها أن تدعم تلك الجهود. ونقوم بزيادة الاستثمار لضمان السلامة والأمن ولاستبدال الهياكل الأساسية والقدرات المتقادمة مما يمكن من خفض عدد الرؤوس الحربية اللازم لتجنب أية مشاكل تقنية في الرؤوس الحربية المنشورة. وتتضمن الأسلحة النووية في الولايات المتحدة سمات تصميمات السلامة التي تقلل إلى أدنى حد ممكن من إمكانية حدوث انفجار نووي بسبب الحوادث أو الأخطاء التي لا يمكن تفاديها أو أفعال الطبيعة.

وكخطوة أخرى نحو الحد من المخاطر النووية، اتخذت الولايات المتحدة خطوات هامة منذ نهاية الحرب الباردة لتخفيض حالة استنفار قواتنا النووية. وسنواصل ممارسة استهداف "المحيط المفتوح" بجميع القذائف التسيارية العابرة للقارات، والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات، بحيث تسقط القذيفة في أعالي البحار، في حالة إطلاقها بلا إذن أو إطلاقها العارض، وهي حالة لا يحتمل كثيرا وقوعها. ونحن ملتزمون باتباع الممارسات والتدابير التي تعطى أكبر قدر ممكن من الوقت المتاح للرئيس لاتخاذ القرار في حال التعرض لأزمة.

ويمكن لمؤتمر استعراض المعاهدة أن يقوم بما يلي:

- التسليم بالاهتمام الدولي بالنتائج الكارثية التي يمكن أن تقترب باستخدام الأسلحة النووية، والتشديد على أن هذا الشاغل يعزز الجهود والالتزامات نحو نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية أو لأطراف من غير الدول.
- تأكيد أن من مصلحة جميع الدول أن تمتد إلى الأبد حالة عدم استخدام الأسلحة النووية وسجلها الذي يقارب سبعين عاماً.
- الترحيب بجهود الدول الحائزة للأسلحة النووية على خفض دور الأسلحة النووية وأهميتها في استراتيجيات الأمن الوطني، والتشجيع على بذل الدول الحائزة للأسلحة النووية لمزيد من الجهود لإصدار إعلانات عامة تتعلق بدور الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن الوطني لديها.
- الترحيب بالالتزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بعدم استهداف بعضها بعضاً بالأسلحة النووية وبتخاذ مواقف نووية تعطى أكبر قدر ممكن من الوقت المتاح للقادة لاتخاذ القرار في حال التعرض لأزمة.
- الترحيب بالالتزام بتعميق التفاعل والحوار حول تحديد الأسلحة والاستقرار الاستراتيجي، من خلال عملية مجموعة الدول النووية الخمس أو بطرق أخرى.

- الترحيب بالخطوات المتخذة، والدعوة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لبناء الثقة وتخفيض احتمال أي استخدام ممكن للأسلحة النووية، بما في ذلك استخدامها العارض، وذلك بإعطاء أولوية عالية لضمان سلامة أسلحتها النووية وأمنها.

الشفافية، والتحقق، واللاجرة

تدعم الولايات المتحدة بقوة المبدأ القائل بأن الامتثال لاتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح يجب أن يخضع للرصد والإنفاذ الصارم. وليس هناك من يماننا فيما نطبقه من شفافية على مجّعنا النووي وعلى جهودنا في مجال نزع السلاح. كما نعتقد بأن تقاسم المعلومات وتدابير بناء الثقة يسهمان في الاستقرار والأمن بتعزيزهما للقدرة على التنبؤ، وبأن للشفافية أهمية أساسية لبناء الثقة المستندة إلى الاعتقاد والثقة المستندة إلى المعرفة لإقامة القاعدة الضرورية لتحقيق مزيد من نزع السلاح. وتشهد أحكام التحقق الصارمة والواسعة النطاق التي تضمنتها معاهدة ستارت الجديدة على أهمية الشفافية والتحقق الفعال في توفير القدرة على التنبؤ في العلاقات الدولية وفي استقرار هذه العلاقات. ومن خلال مركزي خفض المخاطر النووية الموجودين لدى الطرفين، قامت الولايات المتحدة وروسيا بتبادل أكثر من ٨،٣٠٠ إبلاغ حول أعداد القوات الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة وروسيا، والتي تغطيها المعاهدة، ومواقعها وتحركاتها وإزالتها. ومع ذلك، وحتى مع دفعنا قدماً بتنفيذ معاهدة ستارت الجديدة، فإن الولايات المتحدة لن تتجاهل انتهاك روسيا لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وهي تدعو روسيا إلى معاودة الامتثال لكي نتمكن من تفادي العودة إلى أخطار الماضي.

وتعتبر زيادة الشفافية من خلال تبادل المعلومات وتدابير بناء الثقة جانباً هاماً من جوانب الدفع قدماً بأهداف المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتبادلات الثنائية بموجب معاهدة ستارت الجديدة مثالاً على ذلك، غير أن للتدابير الأحادية الطرف قيمتها هي أيضاً. والولايات المتحدة هي الرائد في هذا المضمار. ففي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، قامت الولايات المتحدة لأول مرة بالإفراج العلني عن بيانات إضافية تتعلق بمخزونها من الأسلحة النووية، ثم كررت ذلك في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر في عام ٢٠١٤، وأعدت ذلك مرة أخرى هنا في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وبروح الشفافية هذه، تواصل حكومة الولايات المتحدة استكشاف الخطوات التقنية اللازمة لضمان الالرجعة والتحقق والشفافية، باعتبار هذه العناصر لبنات بناء لتحقيق المزيد من نزع السلاح النووي، وهي تنظر في طرق التعاون مع الدول الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في سياق هذا الجهد.

وسيصبح التحقق عملية متزايدة التعقيد عند تصبح أعداد الأسلحة النووية منخفضة، وفي الوقت نفسه فإن متطلبات الدقة التي تحدد الامتثال ستزداد بصورة بالغة. ويجب التصدي الآن لهذا التحدي. وللقيام بذلك، فقد أطلقت الولايات المتحدة، بالعمل مع مبادرة التهديد النووي، الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وعقدت هذه الشراكة اجتماعها الأول في آذار/مارس ٢٠١٥، وهي تجمع بين دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة لها بهدف التوصل إلى فهم كامل للتعقيدات التقنية التي لا تعد ولا تحصى في التحقق من نزع السلاح النووي، وبهدف التوصل إلى حلول للسير قدماً في هذا المضمار.

ومنذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، تواصل الدول النووية الخمس المعترف بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الانخراط بصورة منتظمة في مناقشة المسائل المتعلقة بالاستقرار الاستراتيجي، وكذلك في تناول التزاماتها بموجب خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ واستعراض التقدم المحرز نحو الوفاء بها. وحتى الآن، استضاف كل من الدول النووية الخمس جميعها مؤتمراً لها، وبدأت هذه الدول في دورة جديدة من تلك المؤتمرات في لندن في شباط/فبراير ٢٠١٥. وقد اتفقت الدول الخمس، من خلال هذه العملية، على إطار مشترك للتقارير الوطنية التي قدمت إلى اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر في عام ٢٠١٤، وأنهت الطبعة الأولى من مسرد الدول النووية الخمس للمصطلحات النووية الأساسية، وهو مسرد ييسر الحوار حول المسائل المتصلة بالشأن النووي، وعززت العمل التقني المتعلق بتقنيات وتكنولوجيات التفتيش في الموقع. بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعملت على الحد من أثر انبعاثات زينون من إنتاج النظائر الطبية في شبكة التحقق التابعة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتعمل الولايات المتحدة على تعميق عملية الدول الخمس، وهو ما يتماشى مع التزاماتنا بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبموجب خطة العمل

واعترافاً بهذه الجهود، يمكن لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ أن يقوم بما يلي:

- الترحيب بتقارير الدول الحائزة للأسلحة النووية المقدمة ضمن إطار مشترك، والتشجيع على مواصلة الإبلاغ في هذا المجال، وأن يشمل ذلك جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- الترحيب بالإعلانات العامة التي أصدرتها الدول الحائزة للأسلحة النووية عن الأعداد الكلية لأسلحتها النووية، وكذلك بالتقارير عن التقدم المحرز نحو تفكيك الأسلحة النووية المحالة على التقاعد، والتشجيع على مزيد من الجهود في هذا المضمار.

- تشجيع تلك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تصدر بعد إعلانات عامة عن الأعداد الكلية لأسلحتها النووية أو تقارير عن التقدم المحرز نحو تفكيك الأسلحة النووية الحالية على التقاعد، على اتخاذ هاتين الخطوتين.
- الترحيب بجهود الدول الحائزة للأسلحة النووية لمواصلة تعزيز الشفافية، بما في ذلك مؤتمرها الأخير في لندن وإصدار مسرد الدول النووية الخمس للمصطلحات النووية الأساسية، وتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على البناء على جهودها الحالية، والتوسع فيها، لمواصلة تعزيز الشفافية وزيادة الثقة المتبادلة باعتبار ذلك قاعدة ضرورية لإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك من خلال اجتماعاتها الدورية على مستوى السياسات والخبراء.
- الاعتراف بالمساهمة في تحقيق أهداف المادة السادسة من خلال العمل الجاري على التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك من خلال العمل الثنائي بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وبين المملكة المتحدة والنرويج، و الشراكة الدولية الجديدة للتحقق من نزع السلاح النووي التي أطلقت مؤخراً، والتي تجمع بين دول حائزة للأسلحة النووية ودول غير حائزة لها بغية وضع الحلول لتحديات التحقق، والتشجيع على بذل جهود جديدة في هذا المضمار.
- الترويج لمبادرات في ميدان التثقيف المتعلق بنزع السلاح وبعدم الانتشار، بما في ذلك من خلال مواصلة الجهود على تثقيف الجيل القادم من المختصين بالسياسات والمختصين التقنيين، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، وكذلك على التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص.

#### التجارب النووية

واصلت الولايات المتحدة بناء الدعم للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، مدللة على أن المعاهدة تساعد على تعزيز الأمن الداخلي والأمن الدولي الجماعي. ومع الإعداد للتصديق على المعاهدة في الولايات المتحدة، ترحب الولايات المتحدة بتصديق ١١ دولة عليها منذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، وهي تواصل تشجيع جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على توقيع المعاهدة والتصديق عليها وعلى العمل على دخولها مبكراً حيز النفاذ.

وستحتفل الولايات المتحدة قريباً بالذكرى ٢٣ لالتزامها بالامتناع عن التجارب النووية. فقد حافظت الولايات المتحدة على تجميد تجارب الانفجارات النووية طوال هذه الفترة وليس لديها أية نية لمعاودة هذه التجارب. وكان استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠ قد أعاد التأكيد على أن الولايات المتحدة لم تعد بحاجة إلى تجارب الانفجارات النووية لضمان سلامة وفعالية الأسلحة النووية المتبقية لدينا، إذ بتنا نعتمد بدلاً عن تلك التجارب على برنامجنا الراسخ منذ زمن للإشراف على المخزون. وقد أدانت الولايات المتحدة ما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب الانفجارات النووية منذ المؤتمر الأخير لاستعراض المعاهدة، وهي تدعو جميع الدول، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى الامتناع عن تجارب الانفجارات النووية.

وإضافة إلى استخدام الوسائل التقنية الوطنية لرصد الانفجارات النووية، واصلت الولايات المتحدة دعمها القوي لاستكمال نظام الرصد والتحقق بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك النظام الدولي للرصد الذي يدعمه مركز البيانات الدولية، وعناصر التفتيش في الموقع التابعة لنظام التحقق. وتفتخر الولايات المتحدة بدعمها للتمرين الميداني المتكامل للتفتيش في الموقع (IFE-14) الذي أجرته الأردن والنمسا. وقد واصلت الولايات المتحدة العمل عن كثب مع الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب، على التصميم وخطط الشراء المتعلقة بإعادة تركيب المحطة الصوتية المائية في أرخبيل كروزيت في المحيط الهندي. وقدمت الولايات المتحدة ٢٥,٥ مليون دولار لكفالة المشروع وكذلك مساهمات طوعية تجاوزت مبلغ ٢٣ مليون دولار للمشاريع الأخرى للتسريع بإقامة نظام التحقق الخاص بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويمكن لمؤتمر استعراض المعاهدة أن يقوم بما يلي:

- الترحيب بتصديق ١١ دولة جديدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (إندونيسيا وأنغولا وبروني دار السلام وتشاد والعراق وغانا وغواتيمالا وغينيا وغينيا-بيساو والكونغو ونيوي)، بما في ذلك إحدى الدول المدرجة في المرفق ٢ (وهي إندونيسيا)، وحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على توقيع المعاهدة و/أو التصديق عليها، مما يعطي المعاهدة صفة عالمية شاملة ويدخلها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.
- الترحيب بعمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فيما يتعلق باستكمال تطوير نظام التحقق من تلك المعاهدة، بما في ذلك التمرين الميداني المتكامل للتفتيش في الموقع، الذي أجري عام ٢٠١٤ في الأردن والنمسا،

والذي دلل على إمكانية إجراء تفتيش ناجح في الموقع فيما يتعلق بمحدث يشك بأنه تفجير نووي. والإشارة إلى أن نظام الرصد الدولي للمعاهدة اكتمل بنسبة ٨٣ في المائة، ودعوة الدول المشتركة إلى دعم هذا العمل، على أن يشمل هذا الدعم توفير الموارد اللازمة لإكمال نظام التحقق من المعاهدة بسرعة.

- تشجيع جميع الدول المعنية على إعادة تأكيد دعمها، أو إعلانها، لتجميد تجارب انفجارات الأسلحة النووية أو غيرها من الانفجارات النووية، مع الاعتراف مع ذلك بأن التجميد لا يكتسب نفس الصفة القانونية.
- إعادة تأكيد الالتزام الوارد في الإجراء ١١ من خطة عمل عام ٢٠١٠، والقاضي بالامتناع عن أي عمل من شأنه أن يتعارض مع هدف المعاهدة ومقصدها.
- الاعتراف بمساهمة المؤتمرات المنعقدة بموجب المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يتعلق بتيسير دخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، وبالتدابير المعتمدة بتوافق الآراء في المؤتمر الثامن من تلك المؤتمرات والذي انعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛ والتطلع قدماً بالمؤتمر التاسع منها والذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

#### المواد الانشطارية

دأبت الولايات المتحدة خلال سنوات كثيرة، من طرف واحد، على تفكيك آلاف الرؤوس الحربية النووية وعلى اتخاذ تدابير أخرى لخفض ترسانتها النووية، وهذا بالإضافة إلى الوفاء بالمتطلبات المحددة في الاتفاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، لم تنتج الولايات المتحدة اليورانيوم العالي التخصيب لأغراض الأسلحة منذ عام ١٩٦٤، كما لم تنتج البلوتونيوم لأغراض الأسلحة منذ عام ١٩٨٨.

وفي عام ١٩٧٤، أزيل من برنامج أسلحة الولايات المتحدة ١٧٤ طناً مترياً من اليورانيوم العالي التخصيب. وفي عام ٢٠١٥، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستزيل كمية إضافية قدرها ٢٠٠ طن متري، مما يكفي للأغراض ١١،٠٠٠ سلاح نووي. وحتى الآن خفضت الولايات المتحدة بالخلط خصوبة ١٤٦ طناً مترياً من مخزونها من اليورانيوم العالي التخصيب، أي ما يعادل ٥،٨٠٠ سلاح نووي، بحيث أصبح هذا اليورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه كوقود للمفاعلات.

وقد عملت الولايات المتحدة مع روسيا طوال عدد من السنوات على التخلص من المخزونات الفائضة من المواد الانشطارية التي يمكن أن تستخدم في الرؤوس الحربية النووية.

وبموجب اتفاق عام ١٩٩٣ بين الولايات المتحدة وروسيا لشراء اليورانيوم العالي التخصيب، وهو اتفاق حالفها نجاح كبير، خفضت بالخلط خصوبة ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب، الذي كان يعود للأسلحة الروسية، أي ما يعادل نحو ٢٠،٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية، بحيث أصبح هذا اليورانيوم منخفض التخصيب لاستخدامه في منشآت الطاقة النووية في الولايات المتحدة. وقد أنجزت عام ٢٠١٤ الشحنة الأخيرة من اليورانيوم منخفض التخصيب المرسل من روسيا إلى الولايات المتحدة.

وإضافة لذلك، أزيل من مخزونات دفاع الولايات المتحدة أكثر من ٦٠ طناً مترياً من البلوتونيوم، ومن أصل هذه الكمية أدرج ٣٤ طناً مترياً في الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاتحاد الروسي بخصوص إدارة وطرح البلوتونيوم المصنف باعتباره لم يعد لازماً لأغراض الدفاع وما يتصل بذلك من تعاون (PMDA). وفي تموز/يوليه ٢٠١١، أدخلت الولايات المتحدة وروسيا هذا الاتفاق وبروتوكولي عام ٢٠٠٦ و٢٠١١ الملحقين به حيز النفاذ. ويلزم الاتفاق المعدل كلاً من البلدين بطرح ما لا يقل عن ٣٤ طناً مترياً من البلوتونيوم الفائض الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة، مما يكفي في مجموعه لما يقارب ١٧،٠٠٠ سلاح نووي. وستخضع عمليات الطرح لرصد دولي وسيتم تحويل المواد إلى أشكال لا تصلح للاستخدام في صنع الأسلحة.

ويعتبر إنهاء إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية، مع إخضاع هذا الإنهاء للتحقق، هو الخطوة التالية المنطقية والمتعددة الأطراف نحو نزع السلاح، وهو يشكل خطوة أساسية نحو عالم خال من الأسلحة النووية. إننا نأسف بشدة لأن مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح لا تزال تنتظر أن تبدأ. وقد شاركت الولايات المتحدة بصورة بناءة في فريق خبراء الأمم المتحدة الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ٥٣/٦٧، وهي تأمل في أن يوفر التقرير التوافقي الصادر عن هذا الفريق دفعاً جديداً لمؤتمر نزع السلاح.

ويمكن لمؤتمر استعراض المعاهدة أن يقوم بما يلي:

- إعادة التأكيد على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها الخطوة التالية المنطقية والمتعددة الأطراف نحو نزع السلاح النووي، والإعراب عن خيبة الأمل القوية لأن مؤتمر نزع السلاح لم يبدأ بعد بالمفاوضات على تلك المعاهدة.
- الترحيب بالنتائج التوافقية التي خلص إليها فريق خبراء الأمم المتحدة الحكوميين (المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها A/RES/67/53)، والإعراب

عن الأمل في أن يوفر تقرير ذلك الفريق دفعاً جديداً للبدء مبكراً في المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح استناداً إلى تقرير شانون والولاية الواردة فيه (CD/1299).

- يرحب بالتجميد الحالي لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو في الأجهزة المتفجرة النووية، ودعوة كل من لم يعلن ذلك التجميد إلى القيام بذلك.
- الاعتراف بالإكمال الناجح لاتفاق عام ١٩٩٣ بين الولايات المتحدة وروسيا لشراء اليورانيوم العالي التخصيب، والذي تم بموجبه التخفيض بالخلط لخصوبة ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم العالي التخصيب بحيث أصبح هذا اليورانيوم منخفض التخصيب ويستخدم في منشآت الطاقة النووية في الولايات المتحدة. والترحيب بالتنفيذ الجاري للاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا، المتعلق بمفاعلات إنتاج البلوتونيوم، والقاضي بألا يدخل في البرامج العسكرية كل البلوتونيوم الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة والذي تم إنتاجه منذ عام ١٩٩٥ في تلك المفاعلات التي باتت الآن مغلقة.
- يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد أن المواد الانشطارية المصنفة لدى كل منها باعتبارها لم تعد لازمة للأسلحة النووية لن تستخدم في الأسلحة النووية، والترحيب بمزيد من تلك الجهود في أسرع وقت ممكن عملياً.
- الترحيب بدخول الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاتحاد الروسي بخصوص إدارة وطرح البلوتونيوم المصنف باعتباره لم يعد لازماً لأغراض الدفاع وما يتصل بذلك من تعاون، والذي يقضي بأن يطرح كل من الولايات المتحدة وروسيا بموجبه ٣٤ طناً مترياً من البلوتونيوم الفائض الصالح للاستخدام في صنع الأسلحة، على أن يخضع ذلك للرصد الدولي.

#### الضمانات الأمنية

كان استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة لعام ٢٠١٠ قد أعلن أن الولايات المتحدة لن تستخدم الأسلحة النووية، ولن تهدد باستخدامها، ضد أية دول غير حائزة للأسلحة النووية وطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمثل لالتزاماتها بعدم انتشار الأسلحة النووية، مما يعتبر ضماناً أمنياً سلبية. وتشدد هذه الضمانة المنقحة على أهمية الفوائد الأمنية المتأتية عن الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار والامتثال التام لها. كما أوضحت الولايات المتحدة بشكل قاطع في استعراض الوضع النووي لعام ٢٠١٠، أنها لن تنظر في استخدام الأسلحة النووية إلا في ظروف متطرفة للدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة

أو لحلفائها وشركائها. وتفضل الولايات المتحدة إبرام ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً في سياق البروتوكولات ذات الصلة والملحقة باتفاقات المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

كما قدمت الولايات المتحدة والدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية إيجابية تركز على تقديم المساعدة للدول ضحايا أي عمل عدواني تستخدم فيه الأسلحة النووية، أو للدول التي تتعرض للتهديد بهذا العمل. وفي عام ١٩٩٥، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) والذي أحاط فيه علماً بالضمانة الأحادية الطرف المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، مسلماً بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية ستعرض هذه المسألة على مجلس الأمن وستلتزم بإجراء من المجلس، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لتقديم المساعدة اللازمة للدولة الضحية. ومن جهتها، فإن الولايات المتحدة أعلنت "عزمها على تقديم مساعدة فورية، أو دعم تقديم هذه المساعدة، وفقاً للميثاق، لأي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكون ضحية لعمل عدواني أو تتعرض للتهديد بعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية (S/1995/263).

ويمكن لمؤتمر استعراض المعاهدة أن يقوم بما يلي:

- الترحيب بإعادة تأكيد الدول الحائزة للأسلحة النووية لالتزامها بالضمانات الأمنية السلبية القائمة والمتعلقة باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛
- الطلب من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر فيما يمكن اتخاذه من خطوات إضافية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، للتقدم بمساعدة أي دولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكون ضحية لعمل عدواني أو تتعرض للتهديد بعدوان تستخدم فيه الأسلحة النووية، وذلك بغية معالجة عواقب استخدام الأسلحة النووية.
- الترحيب بمواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية لجهودها لإبرام ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانوناً في سياق المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

جهود نزع السلاح غير النووي وتحديد الأسلحة

تتضمن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تعهداً بإجراء "مفاوضات بحسن نية بشأن وضع تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر، ونزع الأسلحة النووية، وعن معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة". وفي هذا السياق، نود أن نشير أيضاً إلى الأدلة الكثيرة التي توضح التزام الولايات المتحدة بنزع السلاح في مجالات الأسلحة البيولوجية والكيميائية والتقليدية.

وتعتبر الولايات المتحدة رائداً على مستوى العالم فيما يتعلق بترع السلاح البيولوجي. فق دانت قد أعلنت، في عام ١٩٦٩، أنها ستفكك على أساس أحادي الطرف، برنامج أسلحتها البيولوجية، كما لعبنا دوراً قيادياً في التفاوض على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسينية لعام ١٩٧٢. ومنذ ذلك الحين، قمنا، ولا نزال نقوم، بقيادة الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية ومعالجة الطبيعة المختلفة لتهديدات الأسلحة البيولوجية. والولايات المتحدة، إذ تتطلع إلى انعقاد مؤتمر الاستعراض الثامن، تدعم الأخذ بنهج أكثر طموحاً يركز على تقوية تنفيذ التدابير الوطنية للتصدي لتهديدات الانتشار والإرهاب البيولوجي، ولبناء الثقة بامثال الأطراف لالتزاماتها.

وتواصل الولايات المتحدة دعمها القوي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ولعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما تبقى الولايات المتحدة على التزامها التام بعالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبعدم انتشار هذه الأسلحة، وبالعمل على ضمان عدم ظهورها مجدداً. وعملاً على تحقيق ذلك، فإننا نرحب بإزالة وتدمير أكثر من ٩٨ في المائة من مخزون سورية المعلن من الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي تحقق نتيجة للجهود غير العادية الذي بذله المجتمع الدولي والبعثة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع تسليمنا بهذا الإنجاز، فإننا نشعر ببالغ القلق لإحفاق سورية في الإعلان الكامل والتدمير الكلي لبرنامج أسلحتها الكيميائية برمته. ويبقى من الأهمية بمكان أن يتم بحسن نية توضيح كافة التناقضات والأسئلة المتبقية المتعلقة ببرنامج سورية للأسلحة الكيميائية، وأن يأتي ذلك بنتائج ملموسة. وإننا لندين بقوة أي استمرار لاستخدام نظام أسد لغاز الكلورين كسلاح كيميائي، فاستخدام أية مواد كيميائية توكسينية كسلاح كيميائي هو خرق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

واستمرت الولايات المتحدة في أداء دورها القيادي في المجتمع الدولي في مجال الجهود الخاصة بتحديد الأسلحة التقليدية. فالركائز الثلاث لتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا، وهي وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ عن تدابير بناء الثقة والأمن ومعاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، تبقى القاعدة التي تستند إليها الشفافية والثقة في الأمور العسكرية في المنطقة الأوروبية - الأطلسية. وعلى الرغم من القرار الذي اتخذته روسيا في آذار/مارس ٢٠١٥ بعدم المشاركة في هيئة تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، فإن الولايات المتحدة تواصل تنفيذ التزامها بموجب هذه المعاهدة، وهي باقية على التزامها بالعمل مع منظمة حلف شمال الأطلسي وغيرها من الشركاء على تحديث نظام تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

كما ساهمت الولايات المتحدة، بطرق أخرى، في جهود نزع السلاح التقليدي. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعلنت الولايات المتحدة أننا لن ننتج في المستقبل أية ألغام أرضية مضادة للأفراد لا تمثل لاتفاقية أوتاوا، كما لن نحوز على هذه الأسلحة بطرق أخرى. ويشمل ذلك استبدال أية ذخائر من هذا النوع عند انتهاء صلاحيتها في السنوات القادمة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعلنت الولايات المتحدة أيضاً أننا سنوأم أنشطتنا خارج شبه الجزيرة الكورية مع المتطلبات الأساسية لاتفاقية أوتاوا. وتبقى الولايات المتحدة الرائدة على مستوى العالم فيما يتعلق بتدمير الأسلحة التقليدية، وقد قدمنا ٢،٤ بليون دولار كمساعدة لأكثر من ٩٠ بلداً منذ عام ١٩٩٣.

#### الطريق قدماً

تقوم الولايات المتحدة بخطوات كبيرة واسعة بعيدة المدى لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وتجري أنشطة الولايات المتحدة داخل البلاد ومع البلدان النووية الخمس بغية إنشاء لبنات بناء مزيد من التقدم. ويجري العمل دؤوباً على تنفيذ خطة الرئيس أوباما التي أعلنها في براغ وخطة عمل معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وقد تم إحراز كثير من التقدم، ومع ذلك فإن هناك الكثير مما لا يزال يتعين القيام به.

وستواصل الولايات المتحدة العمل خطوة خطوة نحو الوفاء بتعهداتنا بموجب المادة السادسة من المعاهدة وبالتزاماتنا بموجب خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠ فيما يتعلق بركائز عدم الانتشار الثلاث جميعها. وستواصل الولايات المتحدة حثها لجميع أطراف المعاهدة على القيام بذلك هي أيضاً. وكما توضح المادة السادسة بصورة قاطعة، فإن لدى جميع أطراف المعاهدة دوراً في مجال نزع السلاح عليها أن تؤديه.